



حلم معلق بخطر الأمواج

مهربو البشر يستأنفون نشاطهم في ليبيا

كورونا يفتح بوابات أوروبا الجنوبية للمهاجرين



يركبون الموت لنسيان الفقر

وقال السائقون بأنه كان لديهم أكبر عدد من الطلبات في صيف عامي 2015 و2016، عندما قاموا بنحو 30 رحلة، تقل كل واحدة منها 20 راكبا. وفي الصيف الماضي، قاموا برحلتين فقط، حيث كانت الجهود الأوروبية لإحباط الهجرة غير الشرعية قد بدأت تؤتي أكلها، إلا أن الاتجاه بدأ في الصعود من جديد. ووفقا للوكالة الأوروبية لحرس الحدود "فرونكس"، فقد كان هناك 2800 شخص قادم إلى أوروبا من الطريق الواقع في القطاع الأوسط من البحر المتوسط، خلال الفترة بين الأول من يناير والخامس من أبريل من هذا العام، وهو معدل أكثر بخمسة أضعاف من الرقم الذي تم تسجيله خلال نفس الفترة من عام 2019. وكان هناك الكثير منهم عالقين في ليبيا بالفعل. وقد أدت عمليات تهريب الأشخاص عبر ليبيا إلى تحقيق عائدات سنوية تصل إلى 1.5 مليار دولار، بحسب تقديرات مجموعة الأزمات الدولية.

لأن تكلفة رحلاتهم تكون أقل، ولكنهم يتعاملون أيضا مع بعض الأشخاص الذين يأتون من أماكن أبعد مثل إريتريا وغانا ومالي ونيجيريا. ينسار إلى أن المهجرين الليبيين الثلاثة الذين تم إجراء مقابلة معهم في هذا التحقيق، في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات من عمرهم، وينحدرون من جنوب البلاد. وقد أفقوا على الحديث بشرط عدم الكشف عن هوياتهم. يقول أحدهم: إن الأشخاص الذين يدفعون المال مقابل عبور ليبيا "يشعرون بأنهم مجرمون ووصولهم إلى أوروبا يصبح حياتهم هناك أفضل من حياتهم في بلادهم، حيث يحصلون على رواتب ضعيفة ودخل قليل". وقال آخر "يعتبر الوضع جيدا في الجهة الأخرى من العالم وفي الدول المستقرة، ولا سيما في أوروبا... إنهم يعتقدون أن وصولهم يعني أنهم لن يناموا جائعين".

التخطيط بصورة مسيكة. وتواجه أوروبا أكبر أزمة مالية تعرضت لها منذ الحرب العالمية الثانية بسبب انتشار الفيروس في مختلف أنحاء القارة، واضطرار الحكومات إلى إلزام المواطنين بالبقاء في منازلهم. وقد سجلت كل من المملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا أكبر عدد من حالات الوفاة بعد الولايات المتحدة، ولكنها دول يتوفر فيها المال، أما في أفريقيا، حيث يتم تسجيل معدلات أقل من الضحايا، فإن الأمر يتعلق بالنجاة من التداعيات الاقتصادية لتفشي الوباء. وينتشر في جنوب ليبيا على حافة الصحراء مرتفعة من الأجانب وجماعات جهادية وعمليات تجارية غير مشروعة، ويتم المتاجرة بكل شيء بداية من الأسلحة ووصولاً إلى الذهب. وقال العاملون في التجار بالبشر إنهم يتعاملون بصورة أكبر مع أشخاص من دول تشاد والسودان والنيجر المجاورة،

الامن الغذائي، بداوا يتحركون من جديد. وقد دق جرس الإنذار بالفعل في الاتحاد الأوروبي الذي بذل جهودا كبيرة منذ عام 2015 من أجل إبقاء هؤلاء الوافدين بعيدا، بينما حاول أكثر من مليون شخص، فر معظمهم من مناطق الحروب في الشرق الأوسط، العبور إلى أوروبا بحثا عن الأمان. ودفع الاقتصاد الأوروبي أموالا لتكريا كي تؤوي اللاجئين، وأعطى المال لخفر السواحل الليبي، لكن الأضرار السياسية استمرت بينما حقق الشعوبيون المناهضون للمهاجرين مكاسب في مختلف أنحاء القارة. وفي ذلك الوقت، جاء تدفق اللاجئين في أعقاب أزمة الدين التي عصفت باقتصاد اليونان التي ما زالت تكافح من أجل التغلب على الأزمة. وفي هذه المرة وضع الفايروس إيطاليا، وهي المقصد الرئيسي للاجئين العابرين من ليبيا، في دائرة الضوء، بوصفها نقطة ضعف اقتصادي في أوروبا.

وفي أبريل الماضي أعلنت الحكومة الإيطالية أن موانئها أصبحت "غير آمنة" بسبب الوباء، وقالت إنها لن تسمح برسو قوارب الإنقاذ في موانئها حتى انتهاء حالة الطوارئ. من ناحية أخرى تقول كاميل لو كوز، وهي محللة سياسات في معهد سياسات الهجرة بأوروبا، "يعرفون في بروكسل أن تأثير فايروس كورونا في أفريقيا، هو مسألة ينبغي عليهم أن يعالجوها". وتضيف أن "المفوضية الأوروبية تستعد حاليا لسياسات مختلفة؛ فقد تعلموا من أزمة الهجرة واللاجئين الأخيرة التي وقعت في عام 2015، أنهم يحتاجون إلى

ما زال حلم الهجرة إلى ما وراء البحر المتوسط يراود الشباب الأفريقي رغم ما كشفه وباء كورونا الذي خلف ضحايا كثيرين خاصة في إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، وما زالت عصابات تهريب البشر من الدول الأفريقية إلى السواحل الليبية تنشط، متوقعة أن يقبل عليها المزيد من الشباب الحالمين بالثراء رغم مخاطر الرحلة.

وبدل أن تتراجع معدلات الهجرة عبر ليبيا أثناء نزوة تفشي وباء كورونا، بعد أن أغلقت الدول حدودها، كشف تقرير للمنظمة الدولية للهجرة في ليبيا عن 200 مهاجر غير شرعي وصلوا إلى سواحل إيطاليا ومالطا في الأسبوعين الأخيرين من شهر مايو. وأوضح التقرير أن ما يقارب 900 مهاجر غير شرعي انطلقوا من الشواطئ الليبية في الفترة من 14 إلى 28 مايو قاصدين سواحل أوروبا وتم اعتراض 679 منهم وإعادتهم إلى ليبيا بينما استطاع الباقي الإفلات والوصول إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط.

ومنذ اندلاع أزمة كورونا عكست معظم سفن الإنقاذ الإنسانية، مثل أوشن فاينكس وسي وونش، أنشطة إنقاذ المهاجرين في البحر المتوسط. كما أدت إجراءات مكافحة الجائحة إلى إغلاق الحدود والمطارات في مختلف دول العالم، ما دفع مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إلى تعليق كافة رحلات إعادة التوطين. ويقول المهربون إن الناس، بعد تآثر اقتصاد الدول الأفريقية بسبب الاضطرابات وتزايد معدلات العنف وانعدام

طرابلس - في الصحراء الشاسعة بجنوب ليبيا، استأنف ثلاثة رجال ما يطلقون عليه اسم "خدمات سيارات الأجرة" الخاصة بهم، والتي تخدم ركابا ليسوا من السائحين أو السكان المحليين، ولكن معظمهم من الشباب من دول أفريقية مجاورة، في أشد الحاجة إلى عبور الحدود والتوجه شمالا نحو أوروبا.

تكلفة الرحلة البرية تتراوح بين 180 دولارا و250 دولارا رغم تداعيات فايروس كورونا على بعض الفئات الأشد فقرا في العالم

وبينما تتراوح تكلفة كل رحلة بين 180 و250 دولارا رغم تداعيات فايروس كورونا على بعض الفئات الأشد فقرا في العالم، ما زال ذلك النوع من التجارة يثبت أنه مربح مثلما كان دائما. ونقلت وكالة أنباء بلومبرغ عن أحد المهربين الذين يستقرون بالقرب من مدينة سبها في جنوب غرب ليبيا، على بعد 770 كيلومترا من العاصمة طرابلس، التي مزقتها الحرب، قوله "نحن لا نخفض أجورنا لأن هؤلاء الذين يرغبون في الهجرة ليس لديهم خيار آخر".



العودة خارج الحسابات

كورونا يعقد مهمة إنقاذ غابة الأمازون من الحرائق

وقال نشطاء بيئيون، دون الكشف عن هوياتهم، إنه مع تصاعد حصىلة وفيات وإصابات فايروس كورونا في البرازيل، تعقدت جهود مكافحة عمليات إزالة الغابات غير القانونية بعد استئناف القوى العاملة في وكالة حماية البيئة الرئيسية، وهو المعهد البرازيلي للبيئة ومصادر الطاقة الطبيعية المتجددة.

4500

كيلومتر مربع معرضة للحرق في يوليو المقبل وهناك مخاوف من تضاعف هذه المساحة

وقال أندريه غيماريس مدير المعهد البرازيلي لصحيفة "أو غلوبو"، "الأشخاص الذين يرسلون الغابات ويريدون الاستيلاء على الأراضي بشكل غير قانوني ليسوا معزولين في المنزل، فيما يتم حشد الشرطة والعاملين الحكوميين الآخرين لمكافحة الفايروس". حتى أن وزير البيئة ريكاردو ساليس اعتبر الجائحة نعمة. وقال خلال اجتماع وزاري في أواخر أبريل إنه يريد الاستفادة من "فرصة تركيز الصحافة على فايروس كورونا" من أجل "تمرير الإصلاحات وتخفيف القواعد" المتعلقة خصوصا بحماية منطقة الأمازون.

مربع إلى رماذ". ويتشارك معظم المتخصصين العاملين في هذا المجال الشعور بوجود قنبلة موقوتة. وقالت إريكا بيرينغير الباحثة في جامعتي أكسفورد ولانكاستر "ما رأيته في الأراضي التي تجولت فيها، هو أن الأشجار قطعت ولم يتم حرقها بعد. إذا أحرقت الآن، فسنواجه مشكلات في الجهاز التنفسي بسبب الدخان تصاف إلى أزمة كورونا، ستكون فوضى عارمة".

والبرازيل التي تضم أراضيها حوالي 60 في المئة من غابات الأمازون المطيرة، هي واحدة من بؤر كوفيد - 19 الرئيسية في العالم، مع تسجيلها أكثر من 37 ألف وفاة. ومنطقة الأمازون متأثرة بشكل خاص، مع وجود عدد قليل جدا من المستشفيات، كما أن السكان الأصليين أكثر عرضة للأمراض من الخارج. ووفقا لأحدث تقرير رسمي في ولاية الأمازون، بلغ عدد الوفيات 2271، ولا تتوفر فيها أسرة للعناية المركزة إلا في العاصمة ماناوس تستخدم المستشفيات شاحنات مبردة لتكيس الجثث فيها.

يكون الضرر الناتج عن تلك الحرائق متساويا مع الضرر الذي تسببت به الحرائق العام الماضي. وفي الوقت نفسه، ازداد قطع أشجار الغابات بشكل مطرد، إذ شمل 1843 كيلومترا مربعا خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020، وهو مستوى قياسي. وأوضح المعهد البرازيلي "إذا استمرت إزالة الغابات بهذه الوتيرة خلال الأشهر القليلة المقبلة، يمكن أن يتحول ما يقرب من تسعة آلاف كيلومتر



رئة الأرض تحترق أمام الملأ

الحكومة الجيش إلى المنطقة فيما كان العالم يراقب البرازيل عن كثب، لكن وفقا لمختصين من معهد البحوث البيئية في الأمازون، فقد أدى ذلك فقط إلى تأجيل الحرائق. وجاء في تقرير المنظمة غير الحكومية أن "منطقة أزيلت منها الغابات على مساحة 4500 كيلومتر مربع على الأقل، أي ما يعادل ثلاث مرات حجم مدينة ساو باولو، جاهزة للاحتراق". وحتى لو احترق 60 في المئة فقط من هذه المنطقة، فسيكون ذلك كافيا حتى

يونيو تقريبا، قد يكون مدمرا بشكل خاص هذه السنة. وأشار التقرير إلى أن حوالي 4500 كيلومتر مربع معرضة بالفعل للحرائق في يوليو المقبل، وذلك مع بداية موسم الجفاف والحرائق، ولكن هناك مخاوف من تضاعف هذه المساحة إلى 9 آلاف كيلومتر مربع بسبب الاستمرار في إزالة الغابات.

وأشار تاسو إزيديو، الخبير في منصة مراقبة استخدام أراضي الأمازون إلى أن "إزالة الغابات هي تقريبا انعكاس لإشارات السياسة العامة لحكومة رئيس البرازيل جايير بولسونارو، وهو ما ينذر بالخطر تجاه غابات الأمازون، لأنه يعرضها لحرائق أكبر". وتعتبر حرائق الغابات متعددة بغالبيتها، إذ يسببها قطع المزارعين الأشجار وحرقها في المناطق التي أزيلت منها لزراعة المحاصيل أو توفير مساحة لرعي الماشية. وأشار الخبير إلى أنه "على الرغم من أن الأشجار المشتعلة التي كان عمرها 300 عام أضررت غضبا دوليا، إلا أن الوضع مختلف الآن، فلن يقف الكثير أمام هذه الكارثة، وذلك بسبب تركيز العالم بشكل مباشر على مكافحة فايروس كورونا وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية". وخلال العام الماضي، بدأت حرائق الغابات في التلاشي عندما أرسلت

ريو دي جانيرو - عاد موسم الجفاف إلى منطقة الأمازون، ومن المرجح أن تتسبب حرائق الغابات في دمار أكبر من العام الماضي، في منطقة تضررت بشدة من وباء كورونا. وإضافة إلى الكارثة البيئية، يمكن أن يؤدي الدخان الناتج عن الحرائق إلى تفاقم الوضع الصحي، ما يتسبب في المزيد من مشكلات الجهاز التنفسي، فيما الخدمات الصحية مثقلة بسبب فايروس كورونا المستجد. ومع وجود أزميتين متزامنتين، يخشى المختصون من دخول منطقة الأمازون في حلقة مفرغة. وكلما ازداد تآثر المنطقة بالوباء، قلت قدرة السلطات البيئية من حيث الوسائل والأفراد لمكافحة الحرائق. وكلما ارتفعت نسبة حرائق الغابات، ازداد خطر تفاقم الأزمة الصحية. في أغسطس الماضي، أشارت صور حرائق الغابات الضخمة والتي تنتج أكبر غابة مدارية في العالم، تأثيرا شديدا لدى معظم سكان العالم. وقلل الرئيس اليمني المتطرف جايير بولسونارو من شأن هذه الحرائق، فيما اتهمه خبراء بيئيون بالرغبة في تحويل غابات الأمازون المطيرة إلى أوساط التجارة الزراعية. وأظهر تقرير نشره الاثنين الماضي معهد البحوث البيئية في الأمازون أن موسم الجفاف الذي يبدأ كل عام في شهر